

مجلة  
الاندلس  
العلمية

انضمام اليمن لاقتصاديات دول مجلس  
التعاون الخليجي في ظل المتغيرات  
المعاصرة ( المتطلبات والتطلعات )

د.محمد عمر باطويح

أستاذ الاقتصاد المشارك - كلية العلوم الإدارية

جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا

أ.د. أحمد سعيد بامخرمة

أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز - جدة

## انضمام اليمن لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

### في ظل المتغيرات المعاصرة ( المتطلبات والتطلعات )

#### • المقدمة:

تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن انضمام اليمن سيحقق لها مكاسب اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية استراتيجية، لأن اليمن يمتلك من المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية والموقع الاستراتيجي ما يبرر انضمامها تدريجياً لدول المجلس. بالتأكيد، لضمان التناغم بين اقتصاديات دول المجلس واليمن لا بد من توفر عدد من المتطلبات أو المعايير الاقتصادية التي تعكس الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي لهذه الدول ومن ثم الحكم على مدى جاهزيتها على التكامل الاقتصادي الذي يمثل سمة العصر في ظل المتغيرات المعاصرة، علماً، بأن موضوع التكامل الاقتصادي من أهم المواضيع التي ركز عليها الاقتصاديون في نظرياتهم خلال عقود من الزمن. وقد أثري الموضوع نقاشاً وتنظيراً في أدبياتنا الاقتصادية العربية منذ أكثر من خمسة عقود من الزمن، وباتت عنواناً مهماً في النقاشات السياسية والاقتصادية. وفي المقابل فقد كانت تجربة الدول العربية في التطبيق الميداني لهذا المفهوم فقيرة قياساً بغيرها من التجارب، والتي قد تكون أحدث منها. فالكل يعلم أن فكرة الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي أو السوق المشتركة العربية تسبق مجموعة شرق آسيا أو النافتا وتكاد تكون ذات مقومات بنيوية تتفوق حتى على الدول الأوروبية ولكنها بقيت على حالها واستمرت الدول العربية تعمل كمفردات لم تصل حتى إلى العمل الثنائي، باستثناء تجارب بسيطة لا تستحق الذكر.

أما تجربة دول مجلس التعاون الخليجي تعكس رغبة هذه الدول في التعاون المشترك للوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي نظراً للتماثل في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والسياسية لها. من هنا، فإن

إمكانية الوصول إلى سوق خليجية موحدة ممكنة، إذا ما تم الاستفادة والاسترشاد بالتجربة الأوروبية، التي تضم ٢٥ دولة تتنوع نظمها السياسية وبنماذج مختلفة من أنظمة الحكم فتحت أمامها آفاقاً عالمية واسعة لحركة التجارة والتبادل التجاري بين مختلف أقطار العالم، جعلت منها قوة اقتصادية متينة تمكنها من مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

وفي هذا السياق، ومن منطلق اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بتأهيل الاقتصاد اليمني للانضمام لدول المجلس يمثل بحد ذاته خطوة إيجابية للتسريع بخطوات الاندماج والوفاء بالمتطلبات وبما ينسجم مع ظروف المرحلة الراهنة.

#### ● هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة متطلبات انضمام اليمن لاقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، وكيف يمكن توظيف مفهوم التكامل الاقتصادي بوصفه أعلى درجات الانفتاح في خلق التحالفات وشراكات وتداخلات اقتصادية إقليمية وفقاً لمنظور متحرر. ولهذا يركز البحث على جانبين الأول مناقشة مفهوم التكامل الاقتصادي وأبعاده وتقييم عمليات الاندماج بين الدول، إلى جانب استعراض أسس ومتطلبات الانضمام لدول مجلس التعاون الخليجي انطلاقاً من الطرح الاقتصادي الذي يستند على تفسير السوق في بناء التكامل الإقليمي والشراكة الاقتصادية المتبادلة، والثاني ميدانياً يركز على تحليل القدرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بانضمام اليمن إليها بوصفها محوراً لثلاثة بدائل ومقومات هي الموارد الطبيعية والبشرية أولاً والموقع الجغرافي والسوق ثانياً.

#### ● منهجية البحث وفرضيته:

يعتمد البحث على منهجية الطرح الجدلي للنظرية الاقتصادية في ظل المتغيرات المعاصرة بكل سماتها وأشكالها، والتحليل الوصفي بهدف إثبات فرضية البحث، التي مفادها: إن اليمن يستطيع أن يلبي متطلبات الانضمام لاقتصاديات

دول مجلس التعاون الخليجي ويحقق معها تكاملاً اقتصادياً في فترة قياسية إذا ما توفرت الإرادة السياسية الصادقة لمتخذي القرار ومن ثم التنفيذ الفعلي لبرنامج تأهيل الاقتصاد اليمني بإشراف دول المجلس، عندئذ ستصبح دول المجلس الأقوى اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وسياسياً ويكون لها ثقل وتأثير على اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى العالمي.

#### ١. مفهوم التكامل الاقتصادي وأبعاده:

على الرغم من الاختلاف الكبير في التعريف بمفهوم التكامل الاقتصادي بين الاقتصاديين، إلا أن هذا لا يشكل أهمية كبيرة للبحث، وإنما الأهم هو الواقع التكاملي ويتمثل في إمكانية عقد اتفاقية تكاملية بين اقتصاد دولتين أو أكثر ومن ثم التطبيق لتلك الاتفاقية في ميدان الواقع. ورب قائل يقول أن المسألة رهينة بمنافعها وكلفتها!! فكيف يمكن تحقيق الموازنة بين اقتصاد دولتين أو عدة دول من حيث المنفعة والكلفة لكل اقتصاد ؟.

أجل، أن أي تكامل اقتصادي لا بد أن تكون له منافع وكلف على الدولتين المتكاملتين أو الدول المتكاملة ولكن تبقى المسألة رهينة بمستوى التكامل الاقتصادي أولاً، ومستوى الإصلاح الاقتصادي والتكيف الذي ينجزه هذا الاقتصاد أو ذاك، ولغرض الإجابة عن هذين السؤالين لأبد من التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي بوصفه مفهوماً يأخذ العديد من المراحل في حالة تطبيقه أهمها:

#### ١. منظمة التجارة الحرة (Free Trade Area):

هي أبسط صور التكامل الاقتصادي، حيث يتم من خلالها إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين الدول المشتركة فيها، مع احتفاظ كل دولة برسومها الجمركية تجاه العالم الخارجي. وتعتبر منطقة التجارة الحرة

الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية من أهم الأمثلة لهذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي.

## ٢. الاتحاد الجمركي (Customs Union):

يتم من خلاله القضاء على التمييز فيما يتعلق بحركة السلع داخل الاتحاد الجمركي، إلى جانب توحيد الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجي. ومن أمثلة ذلك الاتحاد الجمركي بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج.

## ٣. السوق المشتركة (Common Market):

تمثل مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، فإلى جانب إلغاء الحواجز والمعوقات التجارية بين الدول الأعضاء وإقامة تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، تقوم الدول الأعضاء في السوق المشتركة بإلغاء القيود المفروضة على حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة من عمالة ورأس المال وغيرها من العناصر.

## ٤. الاتحاد الاقتصادي (Economic Union):

هذا يمثل حالة أرقى من السوق المشتركة، ويتطلب هذا النوع من التكامل كافة الإجراءات المشار إليها سابقاً بالإضافة إلى إحداث درجة متقدمة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية القومية والمالية والنقدية، حيث يقوم التوفيق بين السياسات الاقتصادية (التجارية والمالية والنقدية والقانونية) للدول الأعضاء بهدف إزالة التمييز فيما بينها وتوحيدها.

## ٥. الاندماج الاقتصادي أو التكامل الاقتصادي التام (Economic Integration):

يعتبر أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، وتتضمن هذه المرحلة بالإضافة إلى ما سبق من خطوات، توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وإزالة التمييز بينها وصولاً إلى وحدتها الاقتصادية. وتتطلب هذه المرحلة وجود

هيئة عليا تلزم الدول الأعضاء بقراراتها، أي التنازل عن جزء من سيادتها واختصاصاتها لصالح الهيئة فوق الوطنية.

إن ما يقصد بالمراحل المشار إليها ليست مسألة تدريجية، وإنما هي نوعية وبحسب صيغة التكامل المتفق عليه بين الأطراف المتكاملة. لهذا، فإن إنشاء منطقة حرة بين دولتين أو عدة دول هو أحد صيغ التكامل الاقتصادي، كذلك عند الاتفاق على اتحاد جمركي هو أيضاً صيغة ثانية وهكذا دواليك، وإنما الأساس هو طبيعة القرار الاقتصادي وكيفية صناعة ذلك القرار. وتبقى المرحلة الأهم هي مرحلة الاندماج أو التكامل الاقتصادي التام وإزالة العوائق وفتح الحدود، بوصفها الصياغة الأعلى رتبة ومرحلة من صيغ التكامل الاقتصادي، لهذا فإن مضمون ذلك التكامل الاقتصادي ينطوي على ثلاثة أسواق هي أسواق السلع وسوق العمل وسوق المال. وهنا يبرز السؤال ثم ماذا بعد فتح الحدود وإزالة العوائق؟ أليس المطلوب أن تكون هناك تجارة بينية وانتقال للعمالة ولرؤوس الأموال بين الدول لكي تتم العملية التكاملية؟ فإذا لم يحدث ذلك، فماذا ينفع توقيع الاتفاقيات وفتح الحدود وإزالة العوائق بين هذه الدول؟

إن أهم العينات الأساسية في تدعيم المنظور التكاملي هو ليس صيغ الاتفاقية أو التنظير الأكاديمي، وإنما المهم هو حالة تفعيل آليات التكامل الاقتصادي من منظور فتح الحدود وإزالة العوائق بكل أشكالها الإدارية والمالية والنقدية والتشريعية! وهذا يعني ضمناً بأن هناك سوق تعمل وفق آليات العرض والطلب، بعيداً عن التدخل الحكومي وملاساته. لذا، فإن هذا السوق يمكن أن تفعل فعلها في تحقيق الموازنة الاقتصادية بين الكلف والمنافع!!!

## ٢. التقييم الاقتصادي لعمليات الاندماج بين الدول

إن أي تكامل اقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول يمكن النظر إليه من زاوية ما يحقق ذلك المشروع من منفعة وإيجابيات للدولتين أو مجموعة دول، وأيضاً ما يحسب عليه من كلفة وسلبيات. وإذا كان التكامل الاقتصادي من منظور العولة الاقتصادية هو المرحلة الأخيرة المتطورة والتي يعلق عليها مرحلة الاندماج الاقتصادي أو الانفتاح الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول أو إقليم معين، إلا أن الأهم من هذا هو النظر إلى تلك العملية من منظور المباشر أو غير المباشر والملموس وغير الملموس والمنفعة والكلفة كعنصرين من عناصر الموازنة التكاملية الاندماجية وإذا نظرنا إلى المنفعة المتحققة فإنها تتوقف على مسألة خلق وتوسيع السوق أمام منتجات الدول المتكاملة، وهذا بحد ذاته يخلق دفعا مباشراً وغير مباشراً للتجارة، التي تحفز الإنتاج، وعندئذ، يمكن القول أن تفعيل هذه الآلية ستؤدي إلى الدفع بثلاث اتجاهات: أولها السوق السلعي، وثانيها سوق المال وثالثها سوق العمل، مما يكون لها أثر مباشر وغير مباشر وملموس وغير ملموساً على مجتمعات الدول المتكاملة من حيث الدفع بالنمو الاقتصادي عبر مؤشرات المعروفة، وبالتالي، الدفع بالعملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

إن تحفيز السوق يدفع بالمزيد من الاستثمارات وتشغيل الأموال والموارد المعطلة وتسهيل تدفق رأس المال من خلال زيادة العائد المتحقق والمطلوب أولاً، مما يؤدي بالنتيجة إلى نفس الآثار سالفة الذكر. والأهم من كل هذا ما يمكن أن تحققه الشركات والقطاعات والدول من استخدام صحيح للميزة التنافسية. وبالتالي، يمكن أن ترتقي ليكون قطاعاً أو إنتاجاً ذو أهمية نسبية للاقتصاد المتكامل. وهذا يؤدي إلى تحقيق الوفورات المالية والاقتصادية على كافة المستويات. وقد أسهبت الأدبيات الاقتصادية في إظهار وإبراز تلك المنافع بمختلف الاتجاهات.

وبالمقابل، فإن هناك العديد من المساوئ والقلق والسلبيات التي يمكن أن تتحملها الدول المتكاملة وأهمها التخلي عن السيادة الاقتصادية على السلع والمال وقوة العمل، مما قد تثير امتعاض السلطات الإدارية والسياسية، إضافة إلى حرمان الموازنة الحكومية من إيرادات محققة من العمليات الضريبية والرسوم الجمركية التي يمكن أن تحققها بدون العملية التكاملية. إلا أن المشكلة الرئيسية في تحديد السلبيات هو عندما تكون هناك تباينات هيكلية بين الاقتصاديات المتكاملة، سواء الرأسمالية أو المالية، وخاصة في إطار سعر الصرف وتذبذباته، أو الفجوات المختلفة الكامنة بين الدول المتكاملة. أن هذه المشكلة يمكن أن تخلق نزوعاً أو تهريباً أو خوفاً عند أصحاب الأعمال في الدول باستثمارات رأسمالية، وكذلك من حيث الأخطار السياسية التي قد تفرض على المستثمرين ومدى الثقة بالإجراءات الحكومية.

٣. أسس ومتطلبات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي:

منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨١م بدأ التوجه بين دوله نحو التكامل الاقتصادي وساهم في هذا تشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية والسياسية الأمر الذي استدعى معه وضع إطار منظم ومنسق بين دول المجلس بغرض الوصول إلى سوق خليجية موحدة من خلال التنسيق في مختلف المجالات التجارية والصناعية والزراعية والسياسات النفطية وإنشاء البنية التحتية وإنشاء المؤسسات المشتركة وضمن حرية تدفق السلع والبضائع عن طريق رفع الحواجز والتعريفات الجمركية وإيجاد تعرفه موحدة للسلع المستوردة ( مجلس الغرف التجارية، ٢٠٠١).

حيث اتفقت دول المجلس على عدد من الخطوات التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بشكل تدريجي، حيث تم إقامة منطقة التجارة الحرة في ١٩٨٣م، والاتحاد الجمركي في ٢٠٠٣م ثم الاتفاق على قيام السوق الخليجية المشتركة

في نهاية ٢٠٠٧م. حيث اعتمدت هذه الدول على سياسات اقتصادية تقلل من دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي. وبالتالي، فإن تكييف الاقتصاد نحو آليات السوق، يعني تحرير أسواقها الثلاثة السلعية والمالية وقوة العمل. وأن إطلاق آليات السوق وتحريرها، يعني أساساً قدرتها على الاندماج مع الاقتصاديات الأخرى وتفعيل آليات المنافسة في هذا السياق، إن المرحلة الحالية والتطورات التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة يمكن وصفها بعمليات هيكلية العالم في عصر العولمة، حيث نظمت الإجراءات في ما يسمى بمنظمة التجارة العالمية وضمن مبادئ وأطر وإجراءات كانت ولا زالت محط مناقشة وتقييم عن ما تحققه من المنافع لدولة معينة وما تحمله من خسارة ضمن ذلك المنظور لدول أخرى. وأن هذا يعني، أن مرحلة جديدة قد برزت، وهي ما يطلق عليها مرحلة التحالفات والتكتلات والشراكات والتداخلات القائمة على صيغ حديثة لم تعرفها الاقتصاديات من قبل! وكلها قائمة على توازنات السوق للمنفعة والكلفة بين الدول. وهنا تبرز مسألة أساسية وهي الميزة التنافسية التي تتمتع بها بعض الدول على غيرها، إضافة إلى الإبداع في خلق الابتكار لغرض ميزة تنافسية معينة تدفع الاقتصاد إلى درجة معينة وهيكلية ميزتها النسبية قياساً بالاقتصاديات الأخرى (الجميل، ٢٠٠٠).

يقصد بمتطلبات التكامل الاقتصادي تلك المعايير والمتغيرات الاقتصادية التي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي بين الدول في إطار التكتل الواحد، ومن هذه المتطلبات أو المعايير: نمو الناتج، الوضع المالي، معدلات التضخم والصراف وغيرها من المؤشرات التي يتم على أساسها الحكم على جاهزية هذه الدول للدخول في إطار التكامل الاقتصادي فيما بينها علماً، بأن لكل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي متطلباتها الخاصة بها وعلى هذا الأساس تقسم قواعد الانضمام إلى نوعين من المتطلبات:

- معايير أو متطلبات حقيقية أو هيكلية والتي توضح درجة التشابه بين اقتصاديات الدول الأعضاء في التكتل بالنسبة للهيكل والمؤسسات وقواعد المنافسة.
- معايير أو متطلبات مالية ونقدية تركز على الأداء الاقتصادي وخاصة المؤشرات المرتبطة بنسبة العجز في الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام وكذا الاحتياطي من النقد الأجنبي ومعدل التضخم.

فيما يتعلق بمعايير أو متطلبات تطبيق مشروع السوق الخليجية المشتركة، فقد تم تحديد عشرة مسارات وهي:

١. حرية التنقل والإقامة بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة.
٢. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
٣. التأمين الاجتماعي والتقاعد لكل المواطنين.
٤. ممارسة المهن والحرف بين الدول الأعضاء.
٥. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
٦. حق تملك العقار لكل المواطنين في إطار السوق المشتركة.
٧. انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
٨. المساواة في المعاملة الضريبية.
٩. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
١٠. الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية.

يهدف مشروع السوق المشتركة إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيئي والأجنبي، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة،

وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية (حسين، ٢٠٠٦).

في هذا السياق، توجد هناك استثناءات من مشروع السوق الخليجية المشتركة مثل:

- ❖ خدمات الحج والعمرة.
- ❖ استقدام العمالة.
- ❖ الصحف والمجلات.
- ❖ الوكالات التجارية.

من جهة أخرى تشير الإحصائيات المتوفرة أن حجم التبادل التجاري بين دول المجلس ما بين ٢٠ - ٢٥ % في الوقت الراهن. ومن المتوقع أن يحدث تقدم نوعي في بعض مسارات مشروع السوق الخليجية المشتركة دون غيرها من المسارات مثل قطاع الخدمات المالية وتحديدًا مجال تداول الأسهم وشرائها وتأسيس الشركات فضلاً عن انتقال رؤوس الأموال إضافة إلى تملك العقار. وهذه مرحلة مهمة قبل اطلاق المشروع الأكثر طموحاً أي الاتحاد النقدي الخليجي في عام ٢٠١٠، وبالتالي، هذا مرتبط بتحقيق نجاحات في متطلبات السوق المشتركة. كذلك الحال بالنسبة للمرحلة اللاحقة توجد لها متطلبات أخرى تختلف عن متطلبات السوق المشتركة، حيث تمثل معايير أو متطلبات الانضمام، على سبيل المثال، للعملة الخليجية الموحدة الآتي:

١. ألا يتجاوز العجز في ميزانية الدولة ٣% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة العضو عند الانضمام.
٢. ألا يتجاوز الدين العام نسبة ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي.
٣. إن احتياطات النقد الأجنبي لا بد أن تكون كافية لتغطية ٤ أشهر على الأقل من الواردات لهذه الدول.

٤. أن يكون معدل التضخم متقارب مع معدل تضخم تقاربي يحسب على أساس متوسط مرجح لمعدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن الواضح أن المعايير التي تم تبنيها للانضمام تتوافق مع تلك التي تبناها الاتحاد النقدي الأوربي. بالتأكيد، يفترض أن تكون المتطلبات للانضمام لدول المجلس مختلفاً تماماً عن تلك الخاصة بدول أوروبا نظراً للاختلاف الجوهرى في طبيعة اقتصادياتهما.

حيث يفضل التركيز على المعايير الخارجية لاقتصاديات دول المجلس نظراً لارتفاع درجة انفتاحها على الخارج بشكل واضح، حيث إن التضخم السائد في تلك الدول هو في معظمه تضخم مستور. ومن جهة أخرى، لا بد من توحيد أسس احتساب معايير أو متطلبات الانضمام، وهذا يتطلب وجود مؤشرات موحدة لكل إحصائيات دول مجلس التعاون بحيث تسهل عملية المقارنة وتصبح أكثر دقة. (السقا، ٢٠٠٦).

من هذا المنطلق، يجب الإشارة إلى إمكانية الاستفادة من التجربة الأوربية في التكامل الاقتصادي الخليجي. من أهم هذه الدروس أن التجربة الأوربية امتدت لأكثر من ٤٠ عاماً منذ بدايتها تم خلالها اتباع عنصر التدرج فيها ككل وفي كل مرحلة من مراحلها المختلفة.

فقد انتقلت من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ثم إلى مرحلة السوق المشتركة وأخيراً إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي من خلال وضع برنامج لكل مرحلة يراعى فيه التدرج في تنفيذ الإجراءات المصاحبة لكل مرحلة لحماية لاقتصاديات الدول الأوربية من التعرض لأي صدمات اقتصادية.

هذا التدرج يؤكد أن التجربة قامت على أسس وأهداف مدروسة ولم تتم بناء على اندفاع عاطفي من جانب الحكومات، كما هو الحال، في كثير من القرارات العربية. لذلك نرى أن الوحدة الأوربية بمثابة عقيدة ثابتة في كل الدول الأعضاء طوال هذه المدة بغض النظر عن المذهب السياسي الذي تنتهجه تلك الحكومات.

إن أهم تحد مستقبلي لمسيرة التعاون الخليجي هو تنفيذ استحقاقات التكامل المشار إليها والوفاء بمتطلباتها خلال السنوات القادمة وخاصة قيام السوق الخليجية المشتركة عام ٢٠٠٧، ومن ثم قيام وحدة نقدية عام ٢٠١٠ والموضوع الثالث هو استكمال عملية تأهيل اليمن للانضمام للمجلس عام ٢٠١٥. كل ذلك ممكن إذا ما اتفقت الإرادة السياسية والإرادة الاقتصادية، وتم تفعيل هذه الإرادة بالجدية والالتزام بالتنفيذ وتعاون كل الجهات ذات العلاقة في إزالة كافة القيود والعوائق الإدارية والإجرائية، والقضاء على الروتين والبيروقراطية، وتسهيل أي إجراء من شأنه أن يحقق الهدف المنشود في التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية.

٤. الخصائص والمضامين التطبيقية لانضمام اليمن لاقتصاديات مجلس التعاون الخليجي:

يركز هذا المبحث على الخصائص والمضامين التطبيقية لانضمام اليمن لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من خلال استقراء وتحليل عدد من المتغيرات الكلية، وذلك للوصول إلى هدف البحث وفرضيته. إن دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ليسوا إلاً إطاراً جغرافياً واحداً في منطقة شبه الجزيرة العربية. هنالك قواسم مشتركة، ودلائل واضحة، وواقع معاش، لا تمتلكها دول الإتحاد الأوروبي تلك المزايا، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

- ❖ منذ فجر التاريخ منطقة شبه الجزيرة العربية من سقطرى إلى مسقط ومن البحرين إلى الكويت ومن باب المندب وعدن إلى تبوك في شمال الجزيرة كل هذه المساحة الجغرافية شكلت وتشكل وحدة إقليمية. فالمنطق الجغرافي بالنسبة لليمن أقوى مما هو عليه بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي.
- ❖ إن شعوب دول مجلس التعاون الخليجي واليمن تجمعها الكثير من القواسم المشتركة: دين واحد ولغة واحدة وثقافة واحدة وحضارة واحدة. عندما يؤكد الأوروبيون بأن تعدد اللغات ثروة لغوية، فإن وحدة اللغة التي تربط اليمن ودول مجلس التعاون هي وحدة هوية.
- ❖ إن الروابط التاريخية القديمة تربط بين سكان اليمن وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، بل أن هنالك بعض القبائل وفئات النخبة الموجودة ببعض دول الخليج لها أصول يمنية، في حين أن هذه الروابط غير موجودة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية. ولا ننسى الهجرات القديمة والحديثة لسكان اليمن نحو مختلف المناطق في شبه الجزيرة العربية ولعل من أبرزها هجرة قبيلتي الأوس والخزرج إلى المدينة المنورة، ناهيك عن الهجرات المتتالية في العصر الحديث. فسكان اليمن وسكان دول مجلس التعاون يشكلون أسرة كبيرة منتشرة على أرض شبه الجزيرة العربية والخليج.
- ❖ إن اليمن تمثل عمقاً استراتيجياً للجزيرة والخليج يجعل منها عاملاً مهماً للأمن واستقرار المنطقة لا يمكن الاستغناء عنها أو إقصاؤها في الوقت الذي يشهد العالم تحالفات إقليمية وتهديدات مستمرة ومتزايدة للمنطقة.

في هذا السياق، هناك ضرورة لتحقيق التكامل الأمني كتلك الضرورة التي مرت بها أوروبا مما أدى إلى سرعة انضمام الكثير من الدول الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي. وتعاون اليمن مع دول المجلس في القضايا الأمنية ليس إلا واحدة من تلك الضرورات التي تتطلب تعجيل عملية الانضمام.

من الواضح أن انضمام اليمن الكامل إلى مجلس التعاون الخليجي يبقى موضوعاً مفتوحاً للحوار، نظراً لأهميته وآثاره المحتملة للطرفين. ويظل الانضمام إلى المنظومة الاقتصادية للمجلس، أو التنسيق الاقتصادي هدفاً أكثر واقعية في الأجل المنظور من الانضمام الكامل، بما في ذلك الانضمام إلى منظومته السياسية (الإرياني، ٢٠٠٥). هذا يتطلب في المرحلة الأولى تحديد عدد من الاتجاهات العملية لتحقيق الهدف الاقتصادي من عملية التكامل، ويمكن إيجاز هذه الاتجاهات في الآتي:

أولاً: الشراكة التجارية.

ثانياً: الشراكة الاستثمارية.

ثالثاً: العمالة اليمنية.

رابعاً: التمويل.

خامساً: البناء المؤسسي.

الاتجاه الأول " الشراكة التجارية":

في هذا الجانب يجب التركيز على تعزيز أطر الشراكة التجارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحقيق أهداف تتمثل في إقامة منطقة للتجارة الحرة بين اليمن ودول المجلس تمهيدا لانضمام اليمن إلى السوق الخليجية المشتركة. مع العلم، أن من أبرز العوائق التي تعترض تحقيق مثل هذه الغاية هي:

١. ضعف خدمات البنية التحتية في اليمن.

٢. عدم الاهتمام بالصادرات المحلية وضعف مستوى جودتها.

٣. عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة.

إضافة إلى ذلك، ضرورة اتباع عدد من السياسات والإجراءات التي يجب على الجانبين اتخاذها لتعزيز الشراكة التجارية المنشودة وتجاوز المعوقات، تتمثل في قيام الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة بتوحيد السياسات التجارية والمضي قدماً في تهيئة التوافق التشريعي بين الأنظمة القانونية في دول المجلس واليمن إلى جانب اعتماد قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والاعتماد المتبادل بقواعد الحجر الزراعي والبيطري والتفتيش الموحد، وكذا تحديد قائمة بالسلع المحمية وإعادة هيكلة القطاع الصناعي اليمني وبالذات الصناعات المرتبطة بالصادرات في هذا السياق، يتوجب على اليمن ضرورة تبني المعايير المتبعة في مجلس التعاون والمتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها خطوة رئيسية على طريق تحقيق الاندماج مع دول مجلس التعاون. من جهة أخرى، فإن على دول مجلس التعاون اتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات لمساعدة اليمن في تجاوز العوائق المشار إليها من خلال:

١. تقديم المساعدة الفنية والمالية.

٢. إقرار مبدأ التعامل بالمثل.

٣. منح اليمن الأفضلية في المعاملات التجارية وإعطاء أولوية للمنتج اليمني.

٤. إزالة الحواجز غير المرتبطة بالتعريفية الجمركية التي تعوق عملية التبادل التجاري بين الجانبين.

٥. الإسراع في استكمال إجراءات انضمام اليمن إلى المنظمات الاقتصادية الخليجية وبالذات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وهيئة التقييس الخليجية.

٦. تحقيق الاستغلال الأمثل للمنطقة الحرة بعدن وتحقيق انتعاش في المجال الاستثماري من خلال دعم جهود اليمن الهادفة إلى تنمية وتطوير المنطقة الحرة في عدن ونقل تجربة دول المجلس في هذا الشأن. والجدير بالإشارة، هنا، إلى ضرورة اتخاذ الحكومة اليمنية لإجراءات وسياسات فاعلة لتجاوز هذه العوائق من خلال:

١. اعتماد نظام النافذة الواحدة في الإعفاءات والتخليصات الجمركية.
  ٢. تنسيق جهود الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للمناطق الحرة في الترويج للاستثمارات الأجنبية في إطار المنطقة الحرة.
  ٣. تفعيل آليات الجذب للاستثمارات في المنطقة الحرة والمناطق الأخرى.
- الاتجاه الثاني " الشراكة الاستثمارية ":

يهدف إلى تعزيز الشراكة الاستثمارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحقيق أهداف من أبرزها استغلال الفرص الاستثمارية المتنوعة في القطاعات الاقتصادية الواعدة في اليمن وبالذات في قطاعات السياحة والخدمات والعقارات والتمويل والتأمين. ويتم في هذا الجانب إزالة كل المعوقات المتمثلة في عدم اكتمال البنية التحتية، وضعف بيئة الأعمال في اليمن وهو ما يمكن تجاوزه من خلال اتخاذ اليمن لسياسات وإجراءات تتمثل في تحسين مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة، وتنفيذ مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار، ومواصلة تنفيذ أجندة الإصلاحات الوطنية والتسريع بإعداد الخارطة الاستثمارية لليمن وتحديد المواقع المراد مسحها ودراستها تفصيليا. فيما يتعين على الجانب الخليجي تشجيع المستثمرين الخليجين للاستثمار في المجالات الاستثمارية الواعدة في اليمن.

في هذا السياق، يجب الاستغلال الأمثل لموارد اليمن السمكية والمعدنية والنفطية وتجاوز الصعوبات مثل:

١. عدم توافر مسوحات ودراسات تفصيلية والافتقار لخطط طويلة المدى (استراتيجية) لاستثمار هذه الموارد.

٢. الاعتماد على وسائل إنتاج متخلفة نوعاً.

٣. معالجة المعوقات التي تحد من استثمار هذه الموارد الحيوية.

لذا، يجب التركيز على عقد لقاءات شراكة واتفاقيات معلنة بناء على تفاهم مشترك بضوابط علمية وزيادة مستوى التنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار. من جهة أخرى، أن على دول مجلس التعاون الخليجي مساعدة اليمن في هذا الصدد من خلال توفير التمويل لإعداد المسوحات والدراسات التفصيلية والمساعدة في تقديم الخبرات في المجالات الاقتصادية والقانونية والقضائية والمساهمة في إدخال الأساليب الفاعلة ضمن ذلك الاتجاه لآبد من استغلال وجود سوق داخلي يماني كبير، وسوق خليجي وعربي أكبر وتجاوز العوائق التي تعاني منها اليمن ومن أهمها عدم توافر طرققات مسفلتة وخط سكة حديدية وخطوط نقل بحرية جيدة من خلال قيام الحكومة اليمنية ممثلة بوزارات النقل والأشغال والصناعة والهيئة العامة للاستثمار بإنشاء وتوسيع الطرققات في اليمن وإنشاء خطوط سكة حديد وتوسيع خطوط النقل البحري واستكمال تحسين المناخ الاستثماري بحيث يجعل من السوق اليمني منافس قوي إلى جانب تطوير بيئة الأعمال وتحسين المناخ الاستثماري (بدء الأعمال التجارية، تسجيل الملكية، حماية حقوق المستثمرين وتطوير الأنظمة الضريبية)، فيما يتعين على الجانب الخليجي مساعدة اليمن من خلال توفير التمويل والشراكة في إنشاء الشركات والمؤسسات المختلفة وإقامة مشاريع استراتيجية كبيرة بالشراكة مع القطاع الخاص اليمني.

للتسريع من عملية الاندماج يجب أعطى أهمية لإعادة تشغيل وتطوير منشآت خدمية وإنتاجية (صناعية وزراعية وسياحية... الخ) كانت تعمل ومتوقفة

حاليا لظروف مختلفة من خلال إعادة هيكلة هذه المنشآت وزيادة إنتاجيتها بالشراكة مع الجانب الخليجي فيما يتعين على الأخير الدخول كشركاء أو مساهمين في هذه الشركات والمؤسسات وإعادة تشغيلها بأسس جديدة، في هذا المجال كذلك العمل على إنشاء مناطق صناعية ومناطق للتجارة الحرة بين الجانبين في المناطق الحدودية وتوفير خدمات البنية الأساسية اللازمة. كما يجب على الجانب اليمني التنسيق بين القطاع الخاص في اليمن ومجلس التعاون والاتصال بالبنك الدولي لدفع مؤسسة التمويل الدولية لتشجيع القطاع الخاص للإسهام في البنية الأساسية وتحسين إمدادات الطاقة الكهربائية بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

وبهذا الصدد، على دول مجلس التعاون الخليجي أن تدعم وتمول إنشاء مشاريع البنية الأساسية للمنطقة الحرة بعدن والمناطق الصناعية والاقتصادية الأخرى. الاتجاه الثالث "استيعاب العمالة اليمنية":

إن استيعاب العمالة يمثل عنصرا حيويا في معادلة تأهيل اليمن للانضمام الكامل لمجلس التعاون الخليجي من خلال تحقيق أهداف تتمثل في الاستفادة من الموارد البشرية والعمالة التي تلبى احتياجات سوق العمل في دول المجلس. وهذا يتطلب التركيز على إزالة كل المعوقات المتمثلة في:

١. عدم وجود مسوحات تحدد احتياجات أسواق العمل الخليجية.
٢. ضعف مخرجات التعليم الجامعي والفني في اليمن ومحدودية المعاهد الفنية والتقنية وكليات المجتمع.
٣. عدم مواكبة المناهج التعليمية للمتغيرات المعاصرة وبما يسهم في تلبية احتياجات سوق العمل.

إذ بالإمكان تجاوز هذه الإشكالية من خلال اتخاذ الحكومة اليمنية ممثلة بوزارتي التدريب الفني والمهني ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إتباع سياسات

وإجراءات تشمل التوسع في إنشاء المعاهد المهنية وكليات المجتمع بما يتناسب واحتياجات السوق وزيادة الطلب المجتمعي على هذا النوع من التعليم وإعادة النظر في المناهج التعليمية في كافة المؤسسات التعليمية وخلق آلية مناسبة تسمح بزيادة التدفق إلى التعليم الفني والمهني إلى جانب توحيد التصنيف والتوصيف المهني وتحديد معايير موحدة للمستويات والمهارات مع دول المجلس. ويتعين على دول مجلس التعاون الخليجي مساعدة اليمن من خلال:

١. توفير التمويل اللازم لإنشاء معاهد نوعية.
  ٢. تمويل ورش تدريبية في اليمن.
  ٣. تسهيل استقطاب العمالة اليمنية إلى دول المجلس.
  ٤. اعتماد حصة للعماله اليمنية من إجمالي العماله الوافده إلى سوق العمل في دول المجلس.
  ٥. تزويد الجانب اليمني بالبيانات والمعلومات المحددة لاحتياجات سوق العمل الخليجي من المهارات والكفاءات المهنية والتقنية.
- الاتجاه الرابع "التمويل":

إن تغطية الفجوة التمويلية لليمن يعتبر تحدياً صعباً، إذ لا يمكن تجاوز ذلك إلا من خلال تأهيل الاقتصاد اليمني إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية السائد في دول المجلس وذلك لتمكين اليمن من تجاوز عوائق من أبرزها:

١. القصور في الإعداد والتحضير في دراسات الجدوى بالنسبة لبعض المشاريع.
٢. تعقد اشتراطات وإجراءات الممولين وعلى الأخص منها الرقابية والمحاسبية المتعلقة بالنظام المالي للمشروعات.
٣. القصور في الآليات اللازمة لتناسق المساعدات الخارجية مع أولويات التنمية في اليمن.

من هذا المنطلق، يتوجب على الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات ذات العلاقة القيام بالآتي:

١. تطوير نظام إدارة المساعدات الخارجية كأساس لتوجيه وتطوير آليات استخدام المساعدات الخارجية.

٢. تعزيز التنسيق بين برامج المانحين وأولويات التنمية في اليمن.

٣. إعداد خطة وطنية لحشد الموارد الخارجية لتعزيز جهود سد الفجوة التمويلية للتنمية في اليمن.

٤. إعداد الدراسات اللازمة لتحديد الاحتياجات التنموية على مستوى القطاعات وبالذات في قطاعات البنية التحتية والتنمية البشرية وتحويلها إلى خطة عمل وبرامج محددة الأبعاد.

في هذا الصدد، يتعين عندئذ على الجانب الخليجي منح اليمن أفضلية بالنسبة لبرامج ومؤسسات التمويل في دول المجلس وزيادة مستوى التمويل الإنمائي لليمن وتمكين اليمن من ملكية المساعدات الخليجية وبما يضمن موائمة تلك المساعدات وتوجيهها لخدمة الأولويات التنموية لليمن وبما يتفق مع توجهات الخطط الخمسية.

الاتجاه الخامس "البناء المؤسسي":

يعطي هذا الاتجاه أهمية خاصة من خلال إجراءات وقرارات تتخذ من الجانبين اليمني والخليجي تتمثل في:

١. تشكيل لجنة وزارية عليا من الجانب اليمني معنية بالعمل في كل المجالات والاتجاهات المشار إليها أعلاه (التنموي، الاستثماري والتجارة، التشريعات، العمالة، المسار السياسي)، بحيث تمثل هذه اللجنة المرجعية المؤسسية لعملية التكامل الاقتصادي.

٢. تشكيل لجنة أخرى معنية بالجانب الفني.

٣. أخرى تشريعية (برلمانية) مهمتها العمل على تعديل وتحديث التشريعات القانونية لتناسب مع التشريعات المعمول بها في دول المجلس.

من جهة أخرى، فإن الجانب الخليجي يقوم كذلك بتشكيل إطار مؤسسي ولجان فنية مهمتها التنسيق للتعامل مع متطلبات انضمام اليمن لدول المجلس.

انطلاقاً من التعاون المشترك بين كل من اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي وترجمة للاتجاهات المشار إليها أعلاه، نستعرض من خلال الإحصائيات التالية لتترجم ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية:

تشير البيانات الإحصائية الخاصة بحصة كل دولة من إجمالي حجم التجارة البينية لدول المجلس كما في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١): حصة كل دولة من حجم التجارة البينية لدول المجلس  
واليمن (%)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	٣٢	٣٦
الإمارات	٢٧	٢٨
عمان	١٦	١٦
البحرين	١٣	١٠
الكويت	٧	٦
قطر	٤	٤
اليمن	٢١	٣٣

المصدر: النشرة الاقتصادية: التجارة البينية لدول مجلس التعاون ( ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ ).

يوضح الجدول رقم (١)، أنه لم يحدث تغير ملحوظ في التجارة البينية لدول المجلس إلا لبعض الدول فقط، مثلاً زادت حصة السعودية من ٣٢% في ٢٠٠٠ إلى ٣٦% في ٢٠٠٥، كذلك بالنسبة للإمارات من ٢٧% إلى ٢٨%، وظل بالنسبة لعمان ١٦% خلال نفس الفترة، بينما انخفضت حصة البحرين من حجم التجارة البينية من ١٣% إلى ١٠%، وكذلك بالنسبة للكويت انخفضت الحصة من ٧% إلى ٦%، وظل هذا المؤشر ثابتاً خلال نفس الفترة بالنسبة لقطر ٤% (النشرة الاقتصادية، ٢٠٠٦). بينما اختلفت طبيعة التبادل التجاري لليمن مع دول المجلس حيث ارتفع حجم التبادل التجاري لليمن من ١٤٥.٢٥٦ مليار ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٥٥٠.٢٤٤ مليار في ٢٠٠٦، وبمعدل نمو متوسط سنوي قدره ٢٦.٥%. بينما ارتفع حجم الواردات السلعية من دول المجلس من ١١٩.٥٨١ مليار ريال إلى ٤١٦.٥٣٨ مليار، كذلك ارتفع حجم الصادرات اليمنية إلى دول المجلس من

٢٥.٦٧٥ مليار ريال إلى ١٣٣.٧٠٦ مليار خلال نفس الفترة، وبمعدل نمو متوسط سنوي قدره ٤١.١٪، علماً، بأن الميزان التجاري لليمن حقق عجزاً مع دول المجلس خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦) وذلك سبب زيادة وتنوع الواردات السلعية من دول المجلس في مقابل ضعف ومحدودية الصادرات اليمنية إليها وبخاصة الأسماك والخضروات والفواكه والمحاصيل الزراعية والمنتجات التعدينية والرخام والجرانيت والأحجار.

كما تشير البيانات الإحصائية إلى أن السعودية كانت الشريك التجاري الثاني لليمن في مجال الواردات خلال الأعوام (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)، والشريك الأول عام ٢٠٠٠، حيث بلغت حصتها من إجمالي الواردات اليمنية ٨.٨٪ - ١٣.٨٪. كذلك بالنسبة للكويت التي كانت تحتل المرتبة الثالثة خلال نفس الفترة، حيث تراوحت نسبة الواردات اليمنية منها ٤.٧٪ - ٧.١١٪. أما عمان فقد قفزت من المرتبة التاسعة عشرة عام ١٩٩٩ إلى المرتبة الثالثة عشرة عام ٢٠٠٠، ثم المرتبة الحادية عشرة للأعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، حيث بلغت حصتها ١.٩٪ - ٣.٢٦٪ من إجمالي الواردات اليمنية. (الاقتصادية، ٢٠٠٦).

يلاحظ أن كل من دولة الإمارات والسعودية والكويت كانت من بين أهم عشرين دولة صدرت إليها المنتجات اليمنية. على الرغم من تواضع قيمة ونسبة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بقيمة ونسبة وارداتها إلا أن هذه الصادرات تمثل أكثر من ٩٠٪ من صادرات اليمن غير النفطية.

أن السوق الخليجي هو السوق الأول المستقبلي للصادرات اليمنية غير النفطية نظراً للقرب الجغرافي والتواصل والتقارب الاجتماعي بين اليمن والخليج، وبالتالي فإن هناك فرصة كبيرة لزيادة الصادرات اليمنية إلى هذا السوق. مع العلم، أن الفرص المتاحة للتبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية خلال السنوات الماضية كان من الممكن أن تكون أكبر مما كانت عليه لولا التحديات والمعوقات التي واجهت وما تزال تواجه انسياب الحركة التجارية بين الجانبين.

فيما يتعلق بالاتجاهات الديموغرافية وترتيب دول المجلس واليمن بالنسبة لدليل التنمية البشرية، نلاحظ أن هناك تفاوت وتقارب في بعض هذه المؤشرات، حيث يوضح الجدول رقم ( ٢ ) بعض المؤشرات المرتبطة بالتغيرات الديموغرافية والتنمية البشرية في دول المجلس واليمن.

جدول رقم(٢): الاتجاهات الديموغرافية ودليل التنمية البشرية لدول مجلس

التعاون واليمن

الدولة	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ٢٠٠٥	مجموع السكان مليون ٢٠١٥	معدل النمو السكاني %٢٠١٥	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (\$) ٢٠١٥
قطر	٤٠	١	- ٠.٤	١٩.٨٤٤
الإمارات	٤١	٥.٦	٢.٧	٢٢.٤٢٠
البحرين	٤٣	٠.٩	١.٦	١٧.٤٧٩
الكويت	٤٤	٤.٥	- ٠.١	١٨.٠٤٧
عمان	٧١	٣.٢	١.٩	١٣.٥٨٤
السعودية	٧٧	٣٠.٨	- ١.١	١٣.٢٢٦
اليمن	١٥١	٢٨.٥	٣.١	٧١

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن قطر والإمارات والبحرين والكويت تعتبر من الدول ذات التنمية البشرية العالية حسب تصنيف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بينما عمان والسعودية من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، في حين اليمن من الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة. بالنسبة عدد السكان، نلاحظ أن عدد السكان بدول المجلس سيزداد من ٣٥.١ مليون نسمة في ٢٠٠٦ إلى ٤٦ مليون في

٢٠١٥ وبالإضافة إلى اليمن سيرتفع العدد إلى ٧٤.٥ مليون نسمة. أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار)، فإنه بلغ حسب الترتيب أعلى مستوى له في الإمارات ٢٢.٤٢٠، ثم قطر ١٩.٨٤٠، تليها الكويت ١٨.٠٤٧، وعمان ١٣.٥٨٤ والسعودية ١٣.٢٢٦، وأخيراً اليمن ٧١١ دولار.

الخلاصة فيما يتعلق بالمضامين التطبيقية لعملية انضمام اليمن لدول المجلس، نؤكد بأن المسارات المشار إليها سابقاً، لا يمكن أن تحقق أهدافها لم تكن هناك نوايا صادقة في إجراء إصلاحات حقيقية للبيئة الاستثمارية في المجالات التي يقف فيها اليمن دون المستوى في دول الخليج، والعمل على تطوير مهارات قوة العمل عبر مراكز التدريب المهني والمعاهد الفنية المتخصصة مبينة أن تأهيل العمالة اليمنية يحتاج إلى عامل الزمن. وتستهدف تلك المسارات أو الاتجاهات المرجعية الأساسية للوفاء بمتطلبات معايير الانضمام إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي وبمتطلبات الإصلاح المؤسسي في المستقبل وشروطه ومقارنة وضع دول مجلس التعاون الخليجي مع دول الاتحاد الأوروبي (العضوية المفتوحة على المستوى القاري والدولي)، إلى جانب حاجة اليمن إلى إصلاحات مؤسسية داخلية قوية حتى تواكب شروط العضوية في هذه البلدان.

في نهاية هذا المبحث، نتطرق إلى الآثار المترتبة على عملية الانضمام من حيث واقع القدرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في مواردها الطبيعية والبشرية والقدرة الإنتاجية والعلمية.

علماً بأن، حجم السوق المحلية في اليمن يتسع إلى أكثر من ٢٢ مليون نسمة، وتزيد طاقة العمل إلى ما يقارب أربعة ملايين عامل وعاملة، وتتمتع اليمن بشريط ساحلي وشواطئ على البحر الأحمر البحر العربي تمتد إلى أكثر من ٢٠٠٠ كم زاخرة بكميات هائلة ومتنوعة من الموارد السمكية والثروات البحرية،

وتشكل مساحة اليمن أكثر من ٥٥٥.٠٠٠ كيلو متر مربع - بدون الربع الخالي، وهي غنية بثروات نفطية كبيرة ومخزون كبير من الغاز الطبيعي ومعادن ثمينة كالذهب والحديد لتشكل بذلك قاعدة قوية لرفد القدرة الاقتصادية للدول الأعضاء بمزيد من الموارد التي ستعزز من الميزة النسبية لمنتجاتها على المستوى الإقليمي والدولي. كل تلك المميزات النسبية المتوفرة سيكون لها الأثر الإيجابي على تحسين مستوى الأداء الاقتصادي على مستوى دول المجلس واليمن، وبالتالي، سينعكس ذلك على تحسين مستوى المعيشة للمواطنين في هذه الدول.

تؤكد التقديرات بأن هذه الزيادة ستعزز المنافسة في أسواق اليمن ودول المجلس، والتي ستؤدي إلى زيادة معدل الإنتاج في اليمن بنسبة ١٤٪ و ٥٪ لدول المجلس. ويوضح ذلك الجدول رقم ( ٣ ) عدد من المتغيرات على المستوى الكلي لدول المجلس واليمن إجمالاً.

إن انضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي سيكون له أثر ايجابي على كل الأطراف في المنطقة من خلال الزيادة في عدد السكان وتوسيع حجم السوق بنسبة ٥٦٪، وحجم السكان النشطين اقتصاديا سيزيد ٦٩٪ عن ما هو عليه الآن في دول المجلس. من جهة أخرى فإن المؤشرات الأخرى المرتبطة بالقدرة الاقتصادية سترتفع هي الأخرى لدول المجلس مثل: زيادة حجم الأراضي الزراعية والموارد المائية وزيادة الاحتياطي من الغاز والنفط وغيرها. ويتوقع بعد إجراء العديد من التجارب الإحصائية لتحديد الآثار المترتبة على انضمام اليمن كعنصر كامل في مجلس التعاون الخليجي من الناحية الكمية أن يؤدي ذلك إلى تعزيز المنافسة في أسواق اليمن ودول المجلس إلى زيادة الإنتاج في اليمن بنسبة ١٤٪ و ٥٪ في دول مجلس التعاون الخليجي.

## جدول رقم (٣): القدرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن (٢٠٠٥)

المؤشرات	دول المجلس	اليمن	الإجمالي	معدل التغير (%)
عدد السكان (بالمليون)	٣٥.١	٢٠	٥٥.١	٥٦
حجم السكان النشطين اقتصادياً (ألف نسمة)	٤٣٥٠	٣٠١٦	٧٣٦٦	٦٩
المساحة (ألف كم <sup>٢</sup> )	٢٦٧٣	٥٥٥	٣٢٢٨	٢٠
الناتج المحلي الإجمالي (مليار \$)	٧١٥	١٥	٧٣٠	٢
نصيب الفرد من الناتج المحلي (\$) )	٢٠٠٠٠	٧١١	٢٠٧١١	٣.٥
حجم الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	٤٨٤.٣	١٠.٤	٤٩٤.٧	٢
حجم الاحتياطي من الغاز (تريليون قدم مكعب)	٤١.٤	١٨.٨	٦٠.٢	٤٥
الأراضي الزراعية (ألف هكتار)	٤١٧٧	١٦٦٩	٥٨٤٦	٤٠
حجم الموارد المائية (كم <sup>٣</sup> /السنة)	١٧٥.٢٥	٨٨.٢٠	٢٦٣.٤٥	٥٠

المصادر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة الدولية للتعاون والإينماء الاقتصادي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، ٢٠٠٥.

على الرغم من كل ذلك فإن المؤشرات المتاحة للموارد المختلفة غير المستغلة لليمن ودول مجلس التعاون الخليجي كفيلة بالارتقاء باقتصاد هذه الدول إلى المستوى المأمول، إذا ما قورن ذلك بتحليل وضع الأمن الغذائي في المنطقة وتطوير الصناعات بمختلف تصنيفاتها وتنويع مصادر الدخل القومي، سنجد أن هناك تقصير كبير من كل الدول قيد الدراسة.

بصفة عامة، الإمكانيات والموارد كثيرة ومتعددة وذات ميزة نسبية من الناحية الاقتصادية إلا الجهود المبذولة لا ترقى إلى مستوى التحديات التي تواجهها دول المنطقة، فالإقتصاد اليمني لا يزال مصنفاً ضمن اقتصاديات الدول الأقل

نمواً لأن سياسات الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي تبناها لا زالت انتقائية وبطيئة جداً لا تساعد على تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة. لا شك، أن الجهود التي تبذل في الوقت الراهن من قبل اليمن، فيما يتعلق باستحقاقات الانضمام إلى دول المجلس، تبدو جادة وأكثر وضوحاً لكل الأطراف. علماً، بأن الظروف التي تمر بها اليمن اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً تؤكد أن اليمن بمفرده لن يستطيع تجاوز هذه الظروف وتأهيل نفسه لمتطلبات الانضمام. إن البدء بخطوات تدريجية وفقاً للاتجاهات الخمسة المشار إليها سابقاً سيساعد إلى حد ما على تجاوز الكثير من المعوقات التي تواجه اليمن وتعيق من الوفاء بتلك المتطلبات. كما أشرنا سابقاً، أن ضم اليمن إلى دول المجلس يبقى موضوعاً مفتوحاً للنقاش، نظراً لأهميته وآثاره المحتملة على كل الأطراف.

٥. النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ❖ تمر دول منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية بتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية حرجة تجعل من موضوع التكامل الاقتصادي يحتل المرتبة الأولى في أولويات نشاط هذه الدول.
- ❖ إن عملية التكامل الاقتصادي تمر بعدة مراحل ولكل مرحلة متطلباتها ومعاييرها الخاصة بها، فإن عملية التدرج مهمة جداً للوصول إلى مرحلة الاندماج الاقتصادي.
- ❖ إن مستوى التكامل الاقتصادي بين الدول يتحدد بمستوى الإصلاح الاقتصادي والتكيف الذي تقوم به الدول المعنية إلى جانب تفعيل آليات التكامل في الواقع من منظور مفهوم السوق الذي يحدد مبدأ المنافع والكلفة للتكامل الاقتصادي القائم بين الدول.

- ❖ أهم تحد مستقبلي لمسيرة التعاون الخليجي هو تنفيذ استحقاقات التكامل خلال السنوات القادمة وخاصة قيام السوق الخليجية المشتركة عام ٢٠٠٧، ومن ثم قيام وحدة نقدية عام ٢٠١٠ وأخيراً، الموضوع الثالث هو استكمال عملية تأهيل اليمن للانضمام للمجلس عام ٢٠١٥.
- ❖ لا زالت متطلبات التكامل بين دول المجلس لم ترتق بعد إلى المستوى المطلوب، حيث إن التجارة البينية لدول المجلس ضعيفة جداً نتيجة لعدم تنوع قاعدتها الإنتاجية، وهذا بدوره يعيق من عملية التكامل. وهنا تأتي أهمية ضرورة توسيع قاعدة التكتل الاقتصادي لها.
- ❖ تتمتع اليمن بقواسم مشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي مما يسهل من عملية انضمامها لدول المجلس إذا توافرت الإرادة السياسية للدول المعنية وتعاونت على تذليل الصعوبات التي تواجه اليمن من الوفاء بمتطلبات الانضمام.
- ❖ تدرك دول المجلس أن انضمام اليمن إليها سيحقق لها مكاسب اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية استراتيجية، ناهيك عن زيادة قدرتها الاقتصادية المتمثلة في زيادة حجم السكان وتوسيع قاعدة الموارد الطبيعية والإنتاجية والعلمية، بالإضافة إلى الزيادة التي ستطرأ على حجم السوق لدول المنطقة.
- ❖ إن ارتباط الدول الخليجية بمنطقة تجارة حرة منذ الثمانينات وبتحاد جمركي منذ العام ٢٠٠٣ يعني الدخول ضمن سوق واحدة ومفتوحة مما يعمل على زيادة قدراتها الإنتاجية الداخلية ويعزز من مقدراتها التنافسية. وبالتالي، فإن انضمام اليمن إلى عضوية المجلس سيعمل

- على توسيع حجم هذا السوق من جهة ناحية وسيمثل فرصة كبيرة لليمن للاستفادة من إمكانيات وقدرات هذا السوق من جهة أخرى.
- ❖ تؤكد المؤشرات الإحصائية أن كلا من الإمارات والسعودية والكويت وسلطنة عمان كانت من أهم عشرين دولة لليمن في تبادلها التجاري، وجاءت المملكة في المرتبة الأولى من بين دول المجلس التي صدرت إليها اليمن تليها الكويت ثم الإمارات.
- ❖ لتحقيق الهدف الاقتصادي من عملية التكامل بين دول المجلس واليمن لا بد من العمل أولاً على إنجاز المرحلة الأولى المتمثلة في خمسة اتجاهات أو مسارات وهي: الشراكة التجارية والاستثمارية واستقطاب العمالة اليمنية في دول المجلس إلى جانب تمويل المشروعات وسد الفجوة التمويلية في اليمن، وأخيراً البناء المؤسسي بين كل أطراف التكامل.
- ❖ تكتسب العلاقات الاقتصادية اليمنية الخليجية أهمية خاصة في إطار العلاقات والروابط التي تربط اليمن بدول المجلس، بل يمكن القول إنه خلال السنوات المقبلة ستصبح للعوامل والمحددات الاقتصادية بين اليمن ودول الخليج أهمية كبرى قد تفوق العوامل والمحددات السياسية والأمنية وذلك للاعتبارات التالية:
١. تمثل الدول الخليجية كتلة اقتصادية مهمة على مستوى العالم نظراً لكونها أكبر قوة نفطية في العالم سواء من حيث الاحتياطي أو الإنتاج أو الصادرات، حيث تقدر احتياطياتها من النفط بحوالي ٤٨٤.٣ مليار برميل، أي ما يعادل ٤٦٪ من الاحتياطي العالمي وتنتج حوالي ٢٤٪ من إجمالي إنتاج النفط في العالم، كما تبلغ حصة الدول الخليجية من الصادرات النفطية العالمية حوالي ٤٠٪، الأمر الذي يعني استمرار تدفق

عائدات النفط وبمبالغ كبيرة على الدول الخليجية ولفترة طويلة نسبيا.

٢. تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من نقص حاد في الموارد البشرية حيث تعد الدول الخليجية، باستثناء السعودية من الدول الصغيرة قليلة السكان، ويقدر عدد سكان الدول الست بحوالي ٣٥.١ مليون نسمة، الأمر الذي فرض عليها استقطاب العمالة الأجنبية لتغطية احتياجاتها، في الوقت الذي يعاني فيه اليمن من زيادة في النمو السكاني، حيث يشكل عدد السكان حوالي ٢٠ مليون نسمة، الأمر الذي يعني قدرة اليمن على المساهمة في سد الفجوة الخليجية بين قدراتها المالية الضخمة وقدراتها البشرية الضعيفة.

٣. تعاني دول المجلس من مشكلة التنوع الإنتاجي، وبالتالي، تستطيع اليمن من خلالها التنوع في مواردها الاقتصادية ( الطبيعية والبشرية ) من سد الفجوة الغذائية لدول المجلس التي تعاني منها إذا ما استطاعت الأخيرة تمويل المشروعات الزراعية والصناعية التي تتوفر موادها الخام إلى جانب المشروعات السياحية وغيرها .  
أما التوصيات فيمكن إيجازها في الآتي:

١. لمواجهة التحديات المحيطة بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية في ظل عصر العولمة وعالم التكتلات الإقليمية لا سبيل للتغلب عليها إلا في ظل رؤية واحدة وإدراك واع للمصير الواحد والمضي بإرادة قوية نحو تعزيز التكامل الاقتصادي والعمل المشترك في شتى المجالات وبما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني.
٢. تسريع وتائر النمو الاقتصادي عن طريق استثمار عوامل الإنتاج المختلفة في اليمن وميزاتها النسبية الاستخدام الأمثل لما يعزز من

- التقارب الاقتصادي مع دول مجلس التعاون ويعود بالمصلحة لكل الأطراف.
٣. على اليمن القيام بإصلاحات جادة وحقيقية وشاملة للوفاء بمتطلبات التكامل الاقتصادي.
٤. على دول مجلس التعاون مساعدة اليمن في تأهيل اقتصادها إلى المستوى الذي يؤهلها للانضمام لدول المجلس.
٥. الاستفادة والاسترشاد بالتجربة الأوروبية في تحقيق متطلبات التكامل الاقتصادي بين الأطراف المعنية، على الرغم من الاختلاف الجوهري في كثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

## • المراجع:

١. النجار، أحمد، وعبد السلام، جعفر (٢٠٠٦). استحقاقات التكامل الخليجي أهم التحديات والاستقرار أبرز الإنجازات. ندوة صحيفة عكاظ في القاهرة مناقشة التجربة الخليجية بعد ربع قرن، العدد ١٩٩٧.
٢. السقا، محمد إبراهيم (٢٠٠٦). هل تنجح العملة الخليجية الموحدة. اقتصاديات الكويت ودول الخليج العربي. المدونة الالكترونية.
٣. الإرياني، محمود علي (٢٠٠٥). الاقتصاد اليمني. التقرير الاقتصادي الخليجي. مركز الخليج للدراسات.
٤. التقرير الاقتصادي الخليجي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦). صادر عن مركز الخليج للدراسات - دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠٠٥.
٥. حسين، جاسم (٢٠٠٦). السوق الخليجية المشتركة وفرص تعزيز التجارة البينية. صحيفة الاقتصادية الالكترونية، كتاب الاقتصاد، العدد ٥٢٥٩.
٦. عريقات، حربي محمد موسى (٢٠٠٠). التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة. مجلة بحوث اقتصادية عربية - العدد/٢٠.
٧. الجميل، سرمد كوكب (٢٠٠٠). مؤتمر العولمة الاقتصادية، جامعة الزرقاء الأهلية ٨ - ١٠/ أغسطس. الأردن.
٨. وزارة التجارة والصناعة (٢٠٠٦). ورقة عمل بعنوان (الشراكة التجارية ودورها في دمج اليمن في مجلس التعاون الخليجي) المقدمة لندوة خارطة الطريق لاندماج اليمن في دول المجلس المنعقدة بمدينة عدن.
٩. النشرة الاقتصادية، صحيفة ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٦/٥، صنعاء.
١٠. الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥).

١١. البنك المركزي اليمني، النشرة الدورية للبنك المركزي للأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥).
١٢. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي. قاعدة البيانات الإحصائية من الموقع الالكتروني للأمانة على الإنترنت)، الإحصائيات المنشورة للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥).
١٣. صندوق النقد الدولي. نشرة الاقتصاد العالمي. ٢٠٠٥.
١٤. البنك الدولي (٢٠٠٥). النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية.
١٥. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١ - ٢٠٠٥).
١٦. البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥). تقرير التنمية البشرية في العالم.
١٧. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). تقرير الأمين العام السنوي. ٢٠٠٥.
١٨. مجلس الغرف التجارية (٢٠٠١). دور الغرف التجارية في التنمية الاقتصادية. جدة.